Journal Of the Iraqia University (69-1) September (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

تاريخ علاقة اليابان بدول الخليج إلى عام ٢٠١٦

د. ذكرى عادل عبد القادر

كلية الآداب / جامعة بغداد

The history of Japan's relationship with the Gulf states until 2016

Dr. Dhikra Adel Abdel Qader
College of Arts/University of Baghdad
niasnias92@yahoo.com

المستخلص

يبدو أنّ المصالح اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، قد وجهت نظرها نحو نفط الشرق الأوسط بشكل عام، ودول الخليج بشكل خاص، لذا بدأت تجد طريقها نحو دول الخليج العربي منذ خمسينيات القرن العشرين، وذلك حينما نجحت شركة الزيت اليابانية العربية بالحصول على امتياز النفط والتنقيب عن الآبار النفطية لاسيما في المنطقتين التابعة لكل من السعودية والكويت. ومن نافلة القول، الإشارة إلى الدور الذي قام به (تارو ياماشيتا)(*) في تأسيس الشركة، فقد قام بتفويض من الحكومة اليابانية بعدة بعثات لتعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية بين اليابان ودول الخليج، لا سيما السعودية والكويت، وأسهم في إرساء علاقات اقتصادية وتجارية واسعة مع دول الخليج العربي، امتدت إلى قرنين من الزمن، وهذا ما يتضح من خلال النظر إلى الصادرات المتوجهة من دول الخليج إلى اليابان، ولاسيما الكويت، والتوسع التجاري في ثمانينات القرن العشرين. ومن الشركات المهمة شركة زيت أبو ظبي المشتركة مع اليابان، وتم العثور من خلالها على النفط عام ١٩٧٠، كما أصبحت اليابان ثاني دولة مستوردة للنفط من البحرين عام ١٩٧١م، ولهذا بدأت دولة اليابان بدعم التعاون مع دول الخليج بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام. وتطرق البحث إلى دور اليابان خلال حربي الخليج الأولى والثانية.

Abstract

It seems that Japanese interests, after World War II, set their sights on the oil of the Middle East countries in general and the Gulf countries in particular. They began to find their way towards the Arab Gulf countries since the 1950s, when the Japanese-Arab Oil Company succeeded in obtaining an oil concession and exploring for oil wells, especially in The two regions belonging to Saudi Arabia and Kuwait, and it is worth saying that we must point out the role played by Taro Yamashita. In establishing the company, he carried out missions authorized by the Japanese government to strengthen economic and cultural ties between Japan and the Gulf states, the most important of which are Saudi Arabia and Kuwait, and to push them to agree to build broad economic and trade relations that spanned two centuries, and this is evident through the exports heading from the Gulf states to Japan.

المقدمة

تمثل علاقة اليابان بدول منطقة الخليج العربي الذي تقع في قلب التفاعلات الدولية، نقطة ارتكاز مهمة، ففضلا عن البعد الأمني، يوجد عاملان آخران مهمان يحكمان هذه العلاقة هما: العامل الاقتصادي والثقافي. ومما ينبغي الالتفات له، وهو ثابت من ثوابت السياسة اليابانية في بناء العلاقات الدولية، أن اليابان تحرص على فصل السياسة عن الاقتصاد لاسيما في منطقة تعد ذات أهمية في الصراع الدولي والإقليمي إن الاهتمام الياباني بالعالم العربي قد شهد توسعا وتنوعا ملحوظا في العقود الأخيرة. ويمكن أن نحصر ذلك في ثلاثة اتجاهات رئيسة: الأول: الاهتمام الأكاديمي الذي يتضمن دراسة العلاقات الدولية، وتاريخ العرب والإسلام، واللغات، وما إلى ذلك. الثاني: الاهتمام التجاري الذي تمثل بإيجاد سوق موسعة للسلع اليابانية، ولاسيما المنسوجات. أما الثالث ، فهو الاهتمام الموجه نحو السياسة، والذي يرتبط بشكل مباشر بسياسة التوسع اليابانية في شرق وجنوب شرق آسيا أحيانا، وترعاه القوات العسكرية اليابانية؛ لأنه كان مؤشرا على اتجاه المناخ السياسي والأيديولوجي الياباني في ذلك الوقت، وإن كانت هناك

بعض الأعمال التي أثارت انتقادات لمثل هذا الاهتمام السياسي.وسوف يتم التطرق هنا إلى اسمين فقط من المنظمات ذات التوجه السياسي التي تم إنشاؤها في المرحلة الأخيرة من المرحلة الثالثة، وهي الجمعية الإسلامية اليابانية برئاسة الجنرال (س. هاياشي) ومكتب التحقيقات الاقتصادية لشرق آسيا برئاسة (شومي أوكاوا). ومع ذلك، نشير إلى جانب هاتين المنظمتين، بعض المنظمات الأخرى التي اتخذت اتجاهًا مختلفًا عن هاتين المنظمتين، مثل قسم البحوث الإسلامية في وزارة الخارجية، ومعهد أبحاث العالم الإسلامي وبعد مدة من الفراغ الذي شهده الاهتمام الياباني بالعالم العربي، أي بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، بدأت ملامح المرحلة الرابعة. إن هذه المرحلة تتميز بقَصْر الاهتمام على الجانب الاقتصادي، فقد بدأت النهضة في اليابان الجديدة تقومُ على إنشاء دولة تعتمد على الصناعة والتجارة بشكل رئيس. ومنذ منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، احتل النفط مكانة بوصفه أهم مورد من موارد الطاقة في الصناعة اليابانية، وقد أسهم نفط الشرق الأوسط، لا سيما النفط المستورد من منطقة الخليج العربي في تحقيق نمو سريع وواضح للاقتصاد الياباني. أما في المرحلة الرابعة، فقد تم بشكل كبير إمداد اليابان بالنفط عبر الشركات الكبرى، ولم تشهد صادرات اليابان، أو التعاون الاقتصادي والاستثماري مع العالم العربي تطورا ملحوظا، كما سنلاحظه في المرحلة التالية. ولكن علينا أن نلحظ الحقيقة التالية وهي أنه في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، قامت العديد من المنظمات البحثية المهمة، وتم إنشاء مؤسسات بحثية، كما توسعت الأنشطة البحثية للمؤسسات البحثية القائمة حديثًا لتشمل مجالات مختلفة، مثل الدراسات الإسلامية، ودراسات الصحراء والحياة البدوية، ودراسات القومية العربية، وسيكون البحث عن الاهتمام الياباني بالعالم العربي بعد أزمة النفط الأولى إن أهمية البحث تكمن في بيان طبيعة العلاقات القائمة بين اليابان ودول الخليج في المراحل المختلفة التي تضمنتها مساحة البحث، بما في ذلك أبعادها الاقتصادية والثقافية. ومما ينبغي الإشارة له هنا، وهو دافع مهم لكتابة هذا البحث؛ تعاظم الدور الياباني في دول الشرق الأوسط بصورة عامة والخليج العربي بشكل خاص.اما التأطير الزمني فهو نقطة تحول مهمة في تاريخ علاقة اليابان بدول المنطقة، إذ شهدت العلاقات اليابانية العربية بعد الحرب العالمية الثانية، لا سيما مع دول الخليج العربي انعطافة مهمة في توجهات اليابان اقتصاديا بتلك المنطقة في جميع المجالات، وعلى وجه الخصوص منذ عام ١٩٧٣ حتى منتصف القرن الواحد والعشرين.أما إشكالية البحث فقد تمثلت في تزايد الدراسات التي تناولت تاريخ العلاقات اليابانية مع دول الخليج لاسيما دراسة دور النفط كعامل أساس في بناء تلك العلاقات، فضلا عن تأثير العامل الدولي في تحديد طبيعة العلاقة بينهما، وحجمهاوقد بنيت هذه الدراسة على مبحثين، الأول بعنوان (بداية اهتمام اليابان بدول الخليج العربي). وقد تم فيه تسليط الضوء على العلاقات التاريخية اليابانية مع دول الخليج، ولاسيما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أزمة النفط عام ١٩٧٣، لكونها بالغة الأهمية، كما تعد الأساس التاريخي للتطور التي شهدته تلك العلاقات بعد الأزمة النفطية، وكانت تلك العلاقات بمجملها علاقات اقتصادية وصلت إلى درجة من التطور، لاسيما في ثلاثينيات القرن العشرين، إذ استحوذت السلع اليابانية على معظم أسواق دول الخليج.أما المبحث الثاني فهو بعنوان (تطور التنمية الاقتصادية بين اليابان ودول الخليج)، وهو يدور حول العلاقات اليابانية مع دول الخليج العربي، لا سيما السعودية والكويت حتى عام ٢٠١٦.

المبحث الأول: بداية اهتمام اليابان بدول الخليج العربي

كانت معظم منطقة الخليج العربي تحت الحماية الأجنبية، ولاسيما البريطانية، وبناء عليه، لم يكن لغير الشركات الأجنبية أن تحصل على امتياز نفطي فيها. وفي ذلك الوقت كانت اليابان قد خرجت حديثا من الحرب العالمية الثانية، فانصب جلُّ اهتمامها على إصلاح أوضاعها الداخلية، وإعادة بناء ما تهدم من مدنها ، وكان الاقتصاد الياباني يعتمد آنذاك بشكل رئيس على الفحم المنتج محليا، فهي لم تكن تبغي الاعتماد على النفط المستورد، فقد كانت تفتقر إلى الموارد المالية، بعد أن خرجت من الحرب مدمرة ، لكنها شهدت بعد حين شهدت نمواً اقتصادياً تمثل في حركة بناء المصانع المختلفة والمؤسسات؛ أي أنه كان نموا صناعيا يعتمد على الطاقة و مصادرها، وحتم ذلك عليها اللجوء إلى استيراد النفط، والتقليل من الاعتماد على الفحم ، ومن ثم بدأت اليابان باستيراد النفط بكميات أخذت بالازدياد عاما بعد عام، وحينها ظهرت شركات النفط المستقلة، ودفعت المصالح اليابانية إلى تأسيس شركات نفطية من أجل الكشف والتنقيب عن النفط ، وقد شجعتها الحكومة اليابانية في هذا المجال، فتم افتتاح شركة الزيت العربية 2017 (Tokyo: JETRO)) بعدما سافر سوهي ميزونو، ابن تارو ياماشيتا إلى الخارج، وسأل موظفي السفارة وممثلي الشركات اليابانية: «من فضلكم أعطوني أي معلومات تريدونها عن النفط». وقد أصبح ميزونو لاحقاً رئيسًا للشركة، لكنه كان في الوقت نفسه سكرتيرًا لناكا كوباياشي الذي كان رئيسا لبنك التنمية الياباني، وكان يرافق كوباياشي في جولاته في أوروبا وأمريكا. وكان مرسل المعلومات هو السيد تاتسو شينسوي، ممثل شوا دينكو في روما. وقد ورد في خطابه أنه قد «تم إلغاء امتياز تطوير النفط الذي كان على وشك إبرامه مع فرنسا بسبب قضية حرب السويس. وأليست هذه فرصة مثالية لليابانيين لمحاولة التوسع في اتفاقيات النفط مع العرب؟» كما جاء في رسالة السيد شينسي محافظ بنك التنمية الياباني أنه حصل على هذه المعلومات من أحد معارفه المصريين القدامى الذين شاركوا في التخطيط الحضري والاستثمار لحكومة المملكة العربية السعودية . ، أما المصدر الآخر

فهو معلومات من القنوات الرسمية لوزارة الخارجية. وفي الأول من كانون الثاني، التقى السفير يوتاكا أويدا الذي كان سيشغل في الوقت نفسه منصبَ سفير لدى المملكة العربية السعودية بالملك (سعود) لتقديم أوراق اعتماده. وفي ذلك الوقت، قال الملك سعود: " **فيما يتعلق بتنمية الموارد النفطية التي تدعم وجود البلاد، قررت شركة النفط بالفعل اعتماد سياسة تنويع منح الامتيازات النفطية والاستثمارية** بدأت شركات النفط اليابانية بالمشاركة في استكشاف النفط ، واستغلاله في منطقة الخليج العربي. وتم توقيع أول اتفاقية نفطية في عام ١٩٥٨ بين اليابان من جهة والكويت والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى لاستغلال النفط في المنطقة البحرية بين البلدين (شركة الزيت العربية). ومنذ ذلك الحين زادت مصالح اليابان في المنطقة، وارتفعت أسهم العلاقات التجارية بين الكويت ودول الخليج الأخرى بشكل كبير حد أنها وضعت اليابان في مقدمة الدول سواء كمصدر أو مستورد من منطقة الخليج(Cordesman,A H. 2002) وقد أخذ النفط يأخذ مساحة متزايدة في جدول الاهمام الاقتصادي الياباني ، وبدأت – كما أشرنا قبل قليل– شركات النفط المستقلة، وأخذت المصالح اليابانية في تأسيس شركات نفطية من أجل الكشف والتنقيب عن النفط، وقد نالت التشجيع من لدن الحكومة اليابانية، وانعقد الاجتماع العام التأسيسي لشركة الزيت العربية المحدودة في قاعة المؤتمرات بقاعة تجارة الآلات في أكاساكا، طوكيو. وكان من بين الحضور رئيس مجلس الإدارة تايزو إيشيزاكا، والرئيس تارو ياماشيتا، والمدير العام شوتارو هاشيباشيرا، والمستشار كاتسو أوكازاكي، والمستشار كونيو أوتوكو، والمديرون رينوسكي سوجا، وناكا كوباياشي، وشيجي كاواتا، والمدققون شوجيرو إيشيباشي وتاكيشي ساكورادا هناك. وقد تمت إجراءات التسجيل لتأسيس الشركة بعد خمسة أيام، أي في العاشر من شباط من العام نفسه، وكان المركز الرئيس للشركة يقع في المبنى نفسه. وعلى الرغم من أن ذلك كان بمثابة إطلاق لشركة جديدة إلا أنه لم يكن هناك مؤتمر صحفي رسمي مع مراسلي الصحف. إذ كان ذلك بالنسبة لتارو ياماشيتا الذي كان المخترع والمروج لهذا المشروع، لم تزل ثمة هناك العديد من المشاكل الصعبة التي تحتاج إلى حل. وتم في العاشر من ديسمبر من عام ١٩٥٧م عقد المشروع في قاعة رولينج ويل اليابانية، وقد نجح ياماشيتا في عقد اتفاقية امتياز لتطوير النفط مع حكومة المملكة العربية السعودية في المنطقة المحايدة [*] بين المملكة العربية السعودية والكويت. (صباح نعوش، آفاق النزاع النفطي السعودي–الكويتي على المنطقة المحايدة، مركز الدراسات الجزيرة السعودية ،٣١ تشرين الاول ٢٠١٨)ومع ذلك، فإن المفاوضات لم تتجاهل الكويت، لأنها دولة شريكة أخرى، وكان يوم تأسيس الشركة بمثابة بداية مشروع كبير في شبه الجزيرة العربية. والآن، بعد أن مر أكثر من عشرة أشهر، منذ أن وطأت لأول مرة قدم الرئيس ياماشيتا وفريقه الأراضي السعودية، فقد واجه كثيرا من العقبات الصعبة في المفاوضات مع الوكالات الحكومية والمؤسسات المالية في اليابان، وكذلك مع حكومة المملكة العربية السعودية، ولكن بفضل شغف وجهد ومثابرة ياماشيتا ومسؤولين آخرين في الشركة، فقد تمكن الفريق المفاوض من اجتياز العقبة الأولى، وإبرام اتفاقية امتياز مع المملكة العربية السعودية. وبعد توقيع هذه الاتفاقية مع المملكة العربية السعودية والعودة إلى اليابان، أخذ (ياماشيتا) قسطًا من الراحة خلال عطلة رأس السنة الجديدة في العام التالي ١٩٥٨، وشرع في الاستعدادات لتأسيس شركة أرابيا للنفط المحدودة. وقد التأم عقد الجمعية العمومية التأسيسية في الخامس من شباط، ثم تقرر الإسراع في مفاوضات الامتياز مع الكويت(Ahmed Kandil,2006,p44)، ذلك؛ لأن الكويت تمتلك نصف المصالح في المنطقة المحايدة مع السعودية. وفي الحادي والعشرين من شهر شباط غادر الرئيس ياماشيتا مع المستشار أوكازاكي وآخرين على عجل لإجراء مفاوضات مع الكويت. وعندما وصلوا إلى مطار الكويت، كان أحد الأعضاء الذين رافقونا قد عمل كمترجم ومرشد لصاحب السمو الأمير فهد وهو (الأخ الأصغر للأمير سعود)، وكان قد جاء إلى اليابان منذ عدة سنوات. وبالإضافة إلى هذه الشركة اليابانية، فقد كانت هناك شركة السيد هانت، وهي شركة نفط أمريكية مستقلة، وتعد منافسًا قويًا في مفاوضات الامتياز. وكانت العديد من الشركات الأوروبية والأمريكية الأخرى، بما في ذلك شركة شل الامريكية، تهدف أيضًا إلى التوسع في الكويت. ومع تقديم الأمير فهد، زار الجانب الياباني الرؤساء والمسؤولين الحكوميين وطلب تعاونهم. وعلى الرغم من اقتناع الحكومة الكويتية، بتأثير من المدير العام لحكومة المملكة العربية السعودية الذي أشار إلى أنه "يتعين على الكويت أن تنضم إلى المملكة العربية السعودية وتقدم امتيازات لليابان"، لكن كانت شركات النفط الغربية القوية تحاول هي الأخرى الحصول على امتيازات أيضا. وبكل الأحوال، فإنّ المفاوضات لم تحرز تقدما كبيرا. فقد كانت الكويت محمية بريطانية آنذاك. وفي الوقت نفسه بدأت اليابان استيراد النفط بكميات تتزايد عاما بعد عام وحينها ظهرت شركات النفط المستقلة وبذات بعض المصالح اليابانية في تأسيس شركات نفطية من أجل الكشف والتنقيب عن النفط وشجاعتها الحكومة اليابانية في هذا المجال(Ahmed Kandil,2006،p44).

ومن أجل التغلب على الشروط التي عرضها منافس الشركات اليابانية، فقد قدم الجانب الياباني تنازلات أكثر من نسبة تقاسم الأرباح في المملكة العربية السعودية البالغة ٥٧٪، وقدم مقترحات جديدة مثل مكافأة الاكتشاف التجاري بقيمة ٥ ملايين دولار. وفي الخامس من آيار، انعقد المجلس الأعلى للعاصمة الذي كان له القولُ الفصلُ في الامتيازات، وتم اتخاذ قرار بـ "منح امتيازات تطوير النفط لشركة النفط العربية اليابانية (2000,p44، Middle East Economic Survey (MEES).كشف تقريرٌ مؤقتٌ من التحليل أنّ هناك ما لا يقل عن أربعة هياكل جيولوجية (هياكل مائلة) في

منطقة الامتياز من المحتمل أن تحتوي على النفط. قام هاجيمي ياموتشي (المدير الإداري لاحقًا) الذي تم تعيينه في الكويت كمدير محلي لمصنع التعدين، بزيارة شركة GSI في لندن مع مرؤوسيه في فبراير ١٩٥٩أخذت المجموعة خريطة البنية الجيولوجية لمنطقة امتياز النفط العربي بأكملها التي قدمتها شركة GSI إلى مكان إقامتهم (فندق السفير)، ونظرت في موقع بئر الاختبار. وكان موقع البئر الاستكشافي الأول، الذي قرروا تحديده بعد النظر، هو خط عرض ٢٨° ٢٨' ٤٩" شمالاً وخط طول ٤٨° ٥٧' ٢٨" شرقاً. وتقع على بعد حوالي ٤٨ كيلومترًا شرق اليابسة في البحر. ويذكر ياموتشي لاحقًا أن "أي شخص يتمتع بحس سليم في التنقيب عن النفط كان سيختار الموقع نفسه الذي اخترناه. ومع ذلك، بمجرد اتخاذ القرار، شعر بشعور بالمسؤولية". وقد ألف (هاجيمي ياموتشي) كتابه الموسوم بـ("ذكريات أحد رجال النفط"). وكان هاجيمي ياموتشي مدير مصنع التعدين، وقد تم إسناد أعمال الحفر إلى شركة IDC الأمريكية (شركة الحفر الدولية).2000 .(MEES) Middle East Economic Survey) . وبحلول نهاية عام ١٩٦٢م تم حفر أربعين بئراً للنفط، وكان من المتوقع أن يصل إنتاج الحقل من النفط إلى مائتي ألف برميل يومياً. ولذلك، تقرر من بداية العام التالي وقف التنقيب عن النفط في حقل نفط الخفجي (*) مؤقتاً وبذل الجهود لاكتشاف حقول نفطية جديدة. وقد توقفت عمليات الحفر الاختبارية التي أجرتها شركة IDC في موقع يقع على بعد (١٣.٥) كيلومتراً شرق ميناء سعود بعد الحفر على عمق ٢٦٢٨ متراً، ولكن لم يتم العثور على النفط. وفي الوقت نفسه، أجري اختبار الحفر في الجزء العلوي من بئر الخفجي رقم ١، على بعد ٣٦ كيلومترًا شمال شرق الكويت. وتم العثور على النفط في تكوين الحجر الجيري. وبعد التوقف على عمق ٣٤٥٦ مترًا، واختبار الزيت بشكل متكرر مدة طويلة، تم في الرابع والعشرين من نوفمبر من عام ١٩٦٣ إطلاق سيارة نيسان بقوة ٢١٦٠، وأطلق على هذا الحقل اسم (نفط الكويت)، وقد استغرق استكماله حوالي ٢٥٠ يومًا، وبلغت كلفته أكثر من ١.٣ مليارين. كما تم استخراج النفط الخام الذي يتمتع بخصائص تكاد تكون متطابقة مع النفط من حقل نفط ثؤلول من الطبقة الصخرية في حقل نفط الخفجي (.1995,p25،夫和高橋は過経ぃ). وفي شباط ١٩٦٧، تم اكتشاف حقل نفطي جديد، سمي بـ(نفط اللولو) يقع على بعد واحد وستين كيلومترا شرق– شمال شرق مركز حقل نفط الخفجي. وفي شباط من العام نفسه اكتشف الغاز الطبيعي على بعد ٥٥ كم شمال شرق مركز حقل نفط الخفجي على يد مهندس النفط الياباني (أوكوشيكا)، وتم تسمية الحقل بحقل الدورة للنفط والغاز. كما تم حفر آبار استكشافية إضافية لكل من منشآت اللولو والدورة، وتستمر الدراسات الفنية استعداداً للتطوير المستقبلي (Srabani Roy Choudhury،1990,p11)وفي عام ١٩٦٤م بلغ التوسع في إنتاج وتطوير مواقع التعدين مستوى كبيرا، إذ بلغ انتاج النفط الخام إلى مستوى ١٧٠ ألف برميل يوميًا، وقد تحقق هذا الإنجاز بعد ثلاث سنوات فقط من شحن السفينة Udo Maru لنفط الخفجي الخام لأول مرة. وكانت القوة الدافعة وراء هذا الإنجاز هي الجهود الاستثنائية التي بذلها جميع أعضاء شركة الزيت اليابانية العربية التي كان يرأسها (تاكيو إيزوميري) في مفاوضات الامتياز، شغل منصب اليد اليمنى للمدير (المدير الإداري آنذاك) ياماوتشي، حيث كان يقود موقع العمل، وفي عام ١٩٦٤، تم تعيينه مديرًا للتعدين.اما عمال التعدين تم الانتهاء من وجود لهم مكان للسكن في قاعدة الخفجي، ووصلت المجموعة الأولى المكونة من ٣٣ عضوًا من اليابان إلى قاعدة الخفجي، أصبحت مكانًا للعمل مع منزل حيث يمكن للناس العيش مع أطفالهم. وقد تم بالفعل حفر أكثر من ٤٠ بئراً نفطية في حقل نفط الخفجي، وتبذل الجهود لتوسيع إنتاج النفط الخام في حقل الولوة. في عام ١٩٦٦، تجاوز تشغيل منشأة إزالة الإنتاج الدائمة الإنتاج اليومي المتوقع وهو ٢٠٠٠٠٠ (.1995,p25،夫和高橋は過経ぃ) وبدأت اليابان باستيراد النفط كميات تتزايد عاما بعد عام وحينها ظهرت شركات النفط المستقلة وبذات بعض المصالح اليابانية في تأسيس شركات نفطية من أجل الكشف والتنقيب عن النفط وشجاعتها الحكومة اليابانية في هذا المجال (.Eiji Nagasawa,1990,p55)العلاقات الاقتصادية الأخيرة بين اليابان والعالم العربي إن التغير الأكثر أهمية في الاهتمام الياباني بالعالم العربي من المرحلة الرابعة إلى المرحلة الخامسة سوف يعزى إلى الجهد المبذول في تنفيذ "مبدأي الاستقلال والاستمرارية". كما تم التعليق عليه بوضوح في البيان الرسمي لوزير الخارجية السيد (س. سونودا) في السادس من شهر آب عام ١٩٧٩. ومع ذلك، فمن غير المحتمل أن يتمكن بالفعل من التعامل بنجاح مع التبعية وانقطاع السياسة.ومما ينبغي ذكره هنا أن اليابان قد عادت إلى المجتمع الدولي في منتصف خمسينيات القرن العشرين. ويمكن القول إن السياسة الخارجية اليابانية قد بنيت على أسس أو مبادئ ثلاثة، وهي التي أقرها مجلس وزراء كيشي في عام ١٩٥٧:أولاً: احترام الأمم المتحدة ومراعاتها.ثانيًا: التعاون مع الدول "الحرة" ثالثًا: الاعتراف بالذات كدولة مستقلة".وبعد عدة سنوات، سُمح لليابان بأن تصبح عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في منتصف الستينيات وفي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، حافظت الولايات المتحدة على تفوقها السياسي والاقتصادي والعسكري بقوة فوق بقية الدول المتقدمة، وكانت السياسة الاقتصادية اليابانية نفسها مقيدة ضمن نفوذ الولايات المتحدة. فضلاً عن ذلك، فإن اهتمام اليابان الرئيس بآسيا خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين كان مقتصراً على شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، ولكن في لحظة أزمة النفط الأولى امتد هذا الاهتمام إلى الشرق الأوسط إلى حد أكبر. كما يمكن القول إنّ اليابان كانت وافداً جديداً إلى الشرق الأوسط كعنصر فاعل، وكان لديها ما يكفي من المعرفة والخبرة في هذا

المجال، حتى في وقت أزمة النفط الأولى. وقد تم تطبيق نموذج لأنشطة اليابان في جنوب شرق آسيا، مع القليل من المراجعة، على أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا، عندما شقت الشركات اليابانية طريقها إلى سوق جديدة(Loftur Thorarinsson ,2018,p32) ، وفي كثير من الحالات، أدّت المبادرات غير الحكومية أثراً مهماً. أما في منتصف سبعينيات القرن العشرين، فقد أصبح للجماعة الأوروبية واليابان صوت في الاقتصاد الدولي، فضلاً عن السياسة، بوصفهما أحد القطبين في السياسة الدولية، واغتنمتا الفرصة للمطالبة بسياسة مستقلة نسبياً ضد الولايات المتحدة. وأصبح واضحا أن اليابان قد دخلت للتو إلى مرحلة انتقالية، تمثلت بالسعي إلى الاستقلال بسياسة مستقلة غير خاضعة للولايات المتحدة، كما عملت على استمرارية التقرب من العالم العربي، تليها شرق وجنوب شرق آسيا. ولكن في هذه المرحلة الانتقالية، كان الدافع الاقتصادي هو السائد في قرار اليابان حتى عام ١٩٧٩ومن خلال نظرة عامة للنهج الياباني في بناء العلاقات مع دول المنطقة لا سيما الدول المنتجة للنفط حتى عام ١٩٧٩، فقد ظهرت الحاجة الملحة لبدء تعاون اقتصادي أكثر إيجابية تجاه الدول المنتجة للنفط، ولاسيما دول الخليج، إذ يمكننا أن نجد إحساسًا واضحًا بضرورة تحقيق الأمن الاقتصادي لليابان قبل كل شيء. وهكذا أخذت الدول المنتجة للنفط والدول الصناعية الحديثة تحتل مكانة أكثر أهمية في إطار التعاون الاقتصادي الياباني. كما بينت الدراسات اليابانية التي اعتمادها في عام ١٩٧٩م أنّه ينبغي إدخال المزيد من المشاريع المشتركة في منطقة الخليج. ومن ثم سارت سياسة التعاون الاقتصادي لعام ١٩٨٠ وما تبعها من السنوات على المسار نفسه .

المبحث الثاني: تطور التنمية الاقتصادية بين اليابان ودول الخليج:

سينصب الجهد في هذا المبحث على شرح والتوضيح التطورات التجارية الأخيرة في الشرق الأوسط ودول الخليج. وإذا قارنا بين الانتاج والصادرات النفطية الى البابان، يمكن ان نبين من خلال النسب الاحصائية الاتي ان من **(٧٥ الى ٧٦٨)** من صادرات الشرق الأوسط قد احتلتها اليابان، و **(٦٥ الى ٦٨٨)** من واردات الشرق الأوسط كانت متجهة إلى اليابان. **ثم إن ١٦٪ و١٧٪ و٢٣٪ من صادرات الشرق الأوسط كانت موجهة إلى اليابان. وقد احتلت اليابان ١١٪ و٩٨ و١١٪ من واردات الشرق الأوسط، على التوالي في الأعوام ١٩٧٨ و١٩٧٩ و١٩٨٠، كما أن ٢١٨ و١٩٪ و٢٩٪ من صادرات دول الخليج كانت متجهة إلى اليابان، و١٣٪ و١١٪ و١٣٪ من واردات دول الخليج احتلتها اليابان على التوالي في الأعوام ١٩٧٨ و١٩٧٩ و١٩٨٠.** وفي عام ١٩٨١، تشهد هذه الأرقامُ تصاعدا واضحا، على الرغم من أن استهلاك النفط في اليابان قد شهد انخفاضا بلغ حوالي ١٠٪ خلال الأعوام السابقة. وإذا قارنا الأرقام في عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠، نجد أن واردات اليابان من الشرق الأوسط قد زادت من (١١.٤) مليار دولار أمريكي إلى (٤٥.٠) مليار دولار أمريكي، وصادرات اليابان من (٤.٤) مليار دولار أمريكي إلى (١٥.١) مليار دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها حوالي ٤. مرات في واردات اليابان و٣ مرات في صادرات اليابان. (Yukiko Miyagi،2014,p16) . وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية:لقد اكتسبت دول الخليج العربي أهمية متزايدة من بين دول الشرق الأوسط بالنسبة للاقتصاد الياباني، سواء في التصدير أو الاستيراد، وقد نشأ مثل هذا النمط التجاري منذ أزمة النفط الأولى عام ١٩٧٣، وتعززت تلك الأهمية بشكل كبير بعد أزمة النفط الثانية في ثمانينات القرن العشرين. ومع ذلك فإن دولا عربية أخرى قد تنامت شراكتها لاقتصادية مع اليابان، مثل: الجزائر وليبيا ومصر. ولكن أكبر شريك تجاري لليابان في المنطقة هي المملكة العربية السعودية كما هو موضح بجانب الأرقام التجارية المذكورة في أعلاه. وخلال المدة بين أعوام (١٩٦٠-١٩٧٩م) شكّل إجمالي التعاون الياباني مع العالم العربي حوالي ١٥٪ من إجمالي التعاون الياباني مع الدول النامية، أي ٦.٦٪. مليار دولار أمريكي. وكانت اليابان تمتلك حصة كبيرة من لجنة المساعدة الإنمائية في الجزائر، إيران. مصر والأردن والمغرب، فيما كان إسهامها محدودا وضئيلاً في كلٍّ من تركيا وسوريا وإسرائيل في عام ١٩٧٩. وفي عام ١٩٨٠، تلقت الجزائر وإيران ومصر والأردن والمغرب وتركيا وسوريا نسبة عالية من تدفق لجنة المساعدة الإنمائية من اليابان. وفيما يتعلق بالاستثمار المباشر لليابان في الشرق الأوسط، تدفقت رؤوس أموال يابانية كبيرة إلى الجزائر، إيران والسعودية عام ١٩٧٩. (**Mishima** Sympoium 1982,p55,).ومن المهم أن نشير هنا إلى أنّ حجم استثمارات أوبك في اليابان قد بلغت حتى عام ١٩٨٠م (٢١.٥) مليار دولار أمريكي. ومن المتوقع أن تصل إلى (١٠٠) مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٥. وتعادل هذه الأرقام ١٠٪ و١٤٪ من إجمالي استثمارات أوبك على التوالي في عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥. وتعدّ المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر وإيران والعراق من كبار المستثمرين في اليابان في الأوراق المالية الحكومية من الأسهم والحسابات المصرفية. كما شرعت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) (*) في الاستثمار في سوق الأسهم اليابانية. وقد بدأت الصناعات الأساسية في اليابان تفتح أبوابها أمام المستثمرين العرب بشكل واضح. ومن هذه الأرقام المتعلقة بالتجارة وتدفق الأموال، يمكننا القول باطمئنان أن الاقتصاد الياباني كان وسيظل مرتبطا بشكل وثيق بمنطقة الشرق الأوسط، ولاسيما بدول الخليج، وهو ما يشكّل مجتمعاً اقتصادياً لتقاسم الثروة. وهذه الحقيقة تحتم على اليابان أن تتخذ سياسة اقتصادية شاملة، تتسم بكونها سياسة اقتصادية موجهة بشكل واسع، وحصري نحو الشرق الأوسط. أعطت أزمة النفط الأولى، والثانية فرصة كبيرة للقادة السياسيين ورجال الأعمال

اليابانيين لإعادة النظر في مثل هذا السلوك التقليدي القائم على "سياسة موجهة اقتصاديًا بشكل حصري"، وذلك بسبب تأثير الأحداث السياسية في الشرق الأوسط على اليابانيين ومن المهم أن نذكر أيضا أنه منذ البداية وحتى يومنا هذا، كان من بين أبرز الأحداث التي أثرت على اقتصاد اليابان وسياستها هي: الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، فضلا عن الجهود المبذولة حول السلام الشامل في الشرق الأوسط ومشاكل فلسطين والحرب بين إيران والعراق عام ١٩٨٠-١٩٨٨. ويلاحظ بشكل دقيق أيضا أن الأنشطة الاقتصادية اليابانية في الشرق الأوسط أصبحت الآن تتجاوز قدرة شركة فردية، وستكون المبادرة الحكومية ضرورية لتحقيق هدف اقتصادي. ومن المتوقع أن تكون هناك مبادرة حكومية في جوانب مختلفة: في تنفيذ مشاريع واسعة النطاق، وفي تعزيز التعاون بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع التعاون الفني، وما إلى ذلك. وبعض المشاريع الكبيرة تمت مناقشتها مرارًا وتكرارًا حول ما إذا كان ينبغي أن تكون مشروعًا وطنيًا أم لا. كما هو الحال في مشروع البتروكيماويات السعودي بوصفه مشروعا وطنيا يهدف إلى توسيع ما يسمى بصناعات البتروكيماويات في الوطن العربي. (Mishima Sympoium،1983، p56) .وفضلا عن ما ذكر فمن المتوقع أيضاً تعزيز التعاون الفني، وكما هو موضح هنا، ما يزال الدافع الاقتصادي هو السائد في المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية، ولكن وجود علاقة اقتصادية أوثق بين اليابان والعالم العربي سيجبر اليابان حتماً إلى اتخاذ خطوة أخرى من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية. ومما ينبغي ذكره بوضوح هنا أن العلاقة الأكاديمية والثقافية بين اليابان والعالم العربي ما تزال مقيدة ضمن الدوائر المحدودة على الجانبين، على الرغم من أنها توسعت بشكل كبير في هذه الدوائر. وعلى الجانبين الياباني والعربي البحث بصورة جادة عن طرق أكثر فاعلية لتوسيع العلاقات الثقافية والأكاديمية أكثر مما هي عليه الآن من حيث التبادلات الرسمية وغير الرسمية. ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي البحثُ عن دافع جديد" يتجاوز الحافز الموجه نحو الاقتصاد حصراً. ولعل هذا الأمر من الحوافز الكبيرة التي دعت لتقديم هذا البحث، بعد أن أصبحت اليابان قوة اقتصادية في الستينيات، وأصبح ينظر لها كدولة ذات ثقل اقتصادي كبير في المجتمع الدولي.

تطور العلاقات التجارية بين اليابان ودول الخليج العربي:أدت اتفاقيات ما بعد الحرب إلى تقليص حجم اليابان سياسياً وعسكرياً، لكنها مهدت في الوقت نفسه الطريق أمام الانتعاش الاقتصادي المعجزة الذي جعل اليابان واحدة من أكبر القوى الاقتصادية في العالم. لقد تزايدت الحاجة الملحة للطاقة بشكل مطرد منذ بداية الستينات. ففي عام ١٩٦٠، على سبيل المثال، زودت مصادر الطاقة المحلية اليابان بنحو ٥٦٨ من احتياجاتها من الطاقة بينما كان النفط المستورد يمثل ٤٤١ فقط. وفي المدة بين السنوات (١٩٧٠-١٩٨٠)، ارتفعت نسبة الطاقة المستوردة إلى ٨٣.٥٪ و٨٥.٠٨٪ على التوالى. وقد بدأت ثلاث شركات نفط يابانية بالمشاركة في استكشاف النفط واستغلاله في منطقة الخليج العربي San-eki Nakaoka,1985,p35 قبل عام ١٩٦٧ كانت اليابان المصدر الثالث للكويت بعد بريطانيا والولايات المتحدة. ومنذ عام ١٩٦٧ أصبحت ثاني دولة تحل محل بريطانيا. وفي عام ١٩٧٠م أصبحت اليابان المصدر الأول للكويت، ومنذ ذلك الحين ارتفعت قيمة واردات الكويت من اليابان تدريجيا من ٣٣.٩ مليون دينار كويتي في عام ١٩٧٠ إلى ٢٧٥.٧ مليون دينار كويتي في عام ١٩٧٧. ويبين فيما بعد أهم السلع التي استوردتها الكويت من اليابان في المدة (١٩٧٣-١٩٧٧) وقيمتها. وهذه السلع هي: السيارات وقطع الغيار، الحديد والصلب، الأقمشة المنسوجة من النايلون، أجهزة التلفاز، المكيفات، أوراق الطباعة والكتابة، الأقمشة القطنية، الأقمشة الصوفية والثلاجات المنزلية وفي جميع هذه السلع تحتل اليابان المرتبة الأولى. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تتفوق على اليابان في قيمة السيارات وقطع الغيار المُصَدّرة إلى الكويت، إلا أنّ اليابان تأتي في المرتبة الأولى بعدد السيارات وتشكل واردات السيارات ١٣٪ من إجمالي قيمة واردات الكويت. ومع أن المُصدر الرئيس لسيارات الليموزين إلى الكويت هي الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بلغت (٤٢.٥٪ من القيمة الإجمالية لهذا النوع من السيارات)، لكن اليابان تأتي بالمرتبة اللاحقة، فقد بلغت (حوالي ٣٠٪)، بحسب عدد هذه السيارات. وتأتي واردات الشاحنات من ألمانيا الغربية (٦٧١)، والولايات المتحدة الأمريكية (١٢.٦٪)، والسويد (١٠.٧٪)، واليابان (٦٪). في المجمل. وتعد اليابان المصدر الرئيس للسيارات إلى الكويت من حيث العدد (Shinji Maejime,1982,p47)تعد الكويت ثاني أكبر سوق للسيارات المستوردة بعد المملكة العربية السعودية في العالم العربي. وهذا يعني أن الكويت مستهلكٌ مهم وواعد للغاية للسيارات اليابانية، ففي غضون خمس سنوات فقط (المدة ١٩٧٣-١٩٧٧) ارتفعت قيمة السيارات المستوردة وقطع الغيار من اليابان بشكل حاد من ٨.٦ مليون دينار كويتي فقط. في السنة الأولى إلى ٤٤.٧ مليون د.ك. وفي الثانية أكثر من خمس مرات. كما تعد اليابان المصدر الأول للحديد والصلب إلى الكويت. وارتفعت قيمة هذه الفئة من نحو ٥.٧ مليون د.ك. عام ١٩٧٣ إلى أكثر من ٣٠ مليون د.ك. في عام ١٩٧٧، بنسبة زيادة أكبر حتى من السيارات وقطع الغيار (San-eki Nakaoka,1985,p33) ومن المنافذ الأخرى لزيادة التعاون الاقتصادي بين اليابان والدول العربية، لا سيما دول الخليج منها ، يمكن الإشارة إلى أن الكويت أصبحت سوقاً متنامية للأسمنت الياباني، فقد أصبحت اليابان المصدر الأول إلى الكويت ، وارتفعت قيمة واردات الأسمنت من اليابان في للمدة ١٩٧٣-١٩٧٧ بشكل مفاجئ من ١٩٢ ألف دينار فقط. في العام السابق إلى أكثر من ١٣.٥ مليون د.ك. في

العام اللاحق.إن قطاع البناء والتشييد في الكويت نشط للغاية ومن المتوقع أن يكون هناك طلبٌ كبيرٌ على الأسمنت الياباني. ومن الفئات السلعية الأخرى التي قامت الكويت باستيرادها من اليابان، المعدات الكهربائية مثل: أجهزة التلفزيون ومكيفات الهواء. بل يمكن القول إن اليابان تحتل المرتبة الأولى في صادراتها الكهربائية لدولة الكويت، إذ ارتفعت قيمة أجهزة التلفزيون المستوردة من اليابان بشكل حاد من حوالي ١.٨ مليون دينار كويتي. م ١٩٧٣ إلى أكثر من ١٣,٦ مليون د.ك1995 ،.(p25 ،夫和高橋は過経١)وفي عام ١٩٧٧مثّلت أقمشة النايلون المجموعة السلعية الثالثة من السلع المستوردة من اليابان إلى الكويت. وقد تضاعفت قيمة هذا النوع من الأقمشة (النايلون) ثلاث مرات في المدة (١٩٧٢-١٩٧٧) أي أنها ارتفعت من حوالي ٤.٩ مليون دينار كويتي إلى أكثر من ١٥.٨ مليون دينار كويتي. وتشير الأرقام السابقة بوضوح كيف تقوم اليابان، بوصفها المصدر الأول للكويت، بتوسيع نشاطها التجاري في سوق الكويت.(1995،夫和高橋は過経١) وبصرف النظر عن هذه الجوانب التجارية، فإن الشركات اليابانية تؤدي دورا متزايدا في العديد من المشاريع في الكويت. ومن أحدثها العقد الذي حصلت عليه شركة يابانية لبناء محطة برية للاتصالات الإذاعية الدولية في الكويت بقيمة ٣.٩ مليون دينار كويتي. ويشمل ذلك أيضاً صيانة وإصلاح محطة سابقة أنشأتها هذه الشركة نفسها عام ١٩٦٩. كما تم توقيع عقد آخر بين شركة ناقلات النفط الكويتية وشركة A.H.1 اليابانية، تضمن بناء ناقلتين عملاقتين سعة كل منهما ٢٩٠ ألف طن بتكلفة إجمالية ١٧٠ مليون دولار. كما وقعت الشركة الكويتية عقودا مع شركات يابانية أخرى لبناء أربع ناقلات، يتم تسليمها نهاية العام الجاري. وتسعى العديد من المؤسسات والشركات اليابانية للحصول على قروض من الكويت، وكان آخرها القرض الذي تم الحصول عليه من إحدى المؤسسات الكويتية لاستثمار الأموال من إحدى الشركات التجارية الكبرى في اليابان (إيتو يوكادو)، وتبلغ قيمتها خمسة مليارات دولار Masu (Tomioka,1989,p57). وهذا يعكس السياسة اليابانية للإفادة من فائض رؤوس الأموال في الكويت وبقية دول الخليج النفطية، و لتحسين ميزان المدفوعات بسبب الواردات النفطية الضخمة أيضا. ومما ينبغي تحديده والإشارة إليه أن اليابان هي أكبر مستورد من الكويت، ففي عام ١٩٧٧ بلغت قيمة صادرات الكويت إلى اليابان (النفط بشكل رئيس) أكثر من ٧٠٠ مليون دينار كويتي، من إجمالي قيمة الصادرات ما يقرب من ٢٧٩٢ مليون دينار كويتي، أي حوالي ٢٧% (Abdulla al-Chunais,1988,p45)ولهذا يمكن القول إنّ اليابان شكّلت أنموذجاً للعالم العربي بوصفها الدولة الشرقية الوحيدة التي تمتلك مجمعاً غربياً حقيقياً من الخبرة التكنولوجية للمواطنين اليابانيين. ومن المهم التأكيد على أن الثورة الصناعية في اليابان لم تنسب إلى الأوروبيين أو إلى الخبراء المستوردين، ومن ثم فإن بناء وتعبئة مواردها البشرية يمثل جوهر صناعتها المتوسعة، والتي مكنت المنتجات اليابانية من المنافسة في الأسواق العالمية، وحتى مع القوى العظمى الأكثر ثراءً بالمواد الخام والخبرة الصناعية الطويلة الأمد. وكان المرتكز الأساس في منافسة اليابان الناجحة مع الدول الصناعية الغربية هو قدرتها على السيطرة على سكانها وتنظيمهم. من هنا يمكن الوثوق بشكل كبير، حد الإيمان الرّاسخ أن الدرس الياباني المتمثل في الاستعادة المعجزة يكمن في المقام الأول في تطوير إمكاناتها البشرية. وربما لهذا السبب يمكن القول بثقة أن مجرد توسيع العلاقات التجارية بين الكويت واليابان لا يكفي للدلالة على درجة التعاون بينهم، بل إن أفق العلاقات المستقبلية آخذ بالتوسع باضطراد مستقبلا. (Abdulla al-Chunais,1988,p45 في الثالث من نيسان من عام ١٩٧٩، وقعت جامعة الكويت وجامعة نيهون اتفاقية مشتركة بين كلية العلوم وكلية الهندسة والنفط الأولى وكلية العلوم الثانية. وتضمن ذلك تبادل أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وتعزيز الأنشطة البحثية المشتركة. وعلى وفق هذه الاتفاقية فقد أمضا البروفيسور شين إيشيدا والبروفيسور كيني هوتا من جامعة نيهون والبروفيسور كينجي هوتا من جامعة نيهون وقتا طويلا في الكويت. ويجري الآن إبرام اتفاقية أخرى بين كلية الآداب في جامعة الكويت ومعهد الاقتصادات النامية، لإجراء مسح لأبحاث العلوم الاجتماعية في منطقة الخليج العربي. وفي مارس من عام ١٩٨١م استقبلت جامعة الكويت وفداً مكوناً من أربعة أفراد من الجمعية اليابانية للعلوم، وتم استكشاف العديد من مجالات التعاون الأكاديمي. ولعل من أكثر النتائج الإيجابية لهذه الندوة هو التعرف على عدد من المتخصصين والعلماء اليابانيين الذين كانوا مبعث سعادة باستقبالهم في الكويت لتحقيق الهدف الأساس المتمثل في تعزيز وتطوير العلاقة الثقافية والإنسانية بين اليابان والكويت. وغني عن القول إن "الأكاديمية" الكويتية لن تدخر جهدا في الدعم والتأييد والمساعدة في استمرار الندوات التي تعقد تحت شعار دراسة العلاقات العربية اليابانية. ومن الأمور التي ركز عليها الحوار الإشارة إلى أنّ التعاون الاقتصادي يصبح بلا معنى وغير مستقر، إذا كان يعتمد على الجوانب المادية قصيرة المدى، فقط، إنما ينبغي عدم تجاهل الفهم البشري الأكثر ديمومة ومكافأة (Abdulla al-Chunais,1988,p45)وبالإضافة إلى ذلك فقد قامت اليابان باعتماد المشاريع المشتركة مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، وقيمة كل مشروع تصل إلى ٧٥ مليون دولار عام ١٩٨٧ (منظمة التجارة الخارجية اليابانية الاستثمار المباشر والعالمي والياباني في الخارج عام ١٩٨٨)، وخلال أزمة الخليج الثانية عام ١٩٠- ١٩٩١تم الاستمرار في استيراد المنتجات النفطية اليابانية من الخليج، وكان نصفها يتكون من النفط بالنسبة للاستخدام البتروكيني المحلي، ولكنه انخفض بشكل طفيف في نهاية "الأزمة". وينبغي أن نشير أيضا إلى أنّه من حيث الحجم في المرحلة الأولى من الأزمة كانت النفط

الكويتي يشغل ما بين ١٥-٢٠٪ من الإجمالي وتم تعويض استيراد المنتجات اليابانية من المملكة العربية السعودية وأبو ظبي. بعد ذلك، بدأت صناعة النفط اليابانية في إنتاج النفط في مصافيها، وهذا أدى إلى انخفاض مستوى واردات المنتج ككل (1995,p33,高橋和夫は過経い.، كازو تاكاهاشي،١٩٩٥، ص٣٣) لا سيما وأن سعر النفط في السوق قد تضاعفت ثلاث مرات. وفي مواجهة هذا التحدي، تصل إلى ما يقرب من ٤٠٠ دولار تقريبًا، تخلت صناعة البتروكيماويات اليابانية عن فكرة الاستيراد، وتحولت إلى فكرة العودة إلى المصافي. وفي شتاء ١٩٩٠-١٩٩١، استوردت اليابان ٦٢٥ ألف برميل أو حوالي ٢٥٪ أكثر من الحاجة المحسوبة نظريًا من النفط الخام، ومن اللافت أن إيران هي الأخرى قد مدت خيوط علاقاتها مع شركات النفط الياباني، كما تبعتها السعودية وأبو ظبي. إذ لا تستطيع أي مصافي تكرير في الخارج استيعاب الجزء الأكبر من الطلب الياباني على النفط. إن الخوف من جفاف النفط الخام في صهاريج تخزين المصافي يدفع شركات النفط إلى الحصول على النفط الخام. وقد شهد سوق النفط من الصيف إلى الشتاء عام ١٩٩٠ اهتمامًا قويًا ومتكررًا بالشراء من اليابان فيما يتعلق بمستوى أقل من الأسعار (Masahiro ,1997, p3) KAKUWaوكانت الامتيازات النفطية الأجنبية الأولى التي حصلت عليها اليابان في مدة ما بعد الحرب هي في المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والكويت، وبدأت الامتيازات في الجزء السعودي في عام ٢٠٠٠، وفي الجزء الكويتي في عام ٢٠٠٢ ،ولم يكن لدى شركات النفط اليابانية أي حصص مباشرة في حقول النفط في المملكة العربية السعودية، على الرغم من تعاونها في مشاريع المصب. وعلى الرغم من خسارة الامتيازات هذه، فإن حصة النفط السعودي في مزيج النفط الياباني آخذة في الارتفاع ، فقد بلغت عام ٢٠١٦م نسبة ٣٧.٤ في المائة، كصادرات الضوء، كما زادت أسعار النفط الخام الإضافي للعملاء اليابانيين الذين كانوا على استعداد لدفع علاوة لضمان إمدادات مستقرة خلال تخفيضات إنتاج أوبك ولا يقتصر الأمر أيضًا على تصدير النفط، إذ تمتلك الشركة بصمة في قطاع التكرير والمعالجة من خلال استثمارها في شركة شوا شل، كما تمتلك المملكة العربية السعودية حصة في قطاع التكرير والتحويل الثانوي اللاعب فوجي أويل.٧٣ تستأجر أرامكو السعودية أيضًا ٨.٢ مليون برميل من سعة التخزين في أوكيناوا، ويتم التعامل مع نصف النفط على أنه احتياطي النفط استراتيجي شبه حكومي في اليابان (Yukiko) Miyagi,2014,p43)

الخلاصة

وفي نهاية الجهد البحثي يمكن الخلوص إلى النتائج الآتية:

١-إن النفط هو كل ما يعني اليابان، سواء أكان ذلك في دول الخليج العربي، أم في الشرق الاوسط، وما تضمن الحصول على كميات اللازمة من النفط ومن ثم كانت المساعدات والاستثمارات اليابانية لدول الخليج إنما تدور في فلك هذا الهدف بشكل أساس.

٢-حين بدأت ازمة النفط في بداية عام ١٩٧٠، أخذت اليابان تفكر في تدعيم مصالحها عن طريق توثيق علاقاتها بالدول العربية ودول الشرق الاوسط وزيادة حجم الاستثمارات الاقتصادية، وقد ميزت دول الخليج عند خفض امداداتها للنفط بين الدول المستهلكة للنفط على اساس مواقفها من قضية الشرق الاوسط وكان من الطبيعي أن تكون اليابان ضمن الدول الاستثمارية، لذا فقد أبدت الحكومة اليابانية مساندتها للاقتصاد العربي وانعكس هذا التطور على علاقة اليابان بدول الخليج العربي ودول الشرق الأوسط.

٣- غيرت اليابان من طبيعة استثماراتها وتنوعت في مجالات الاستثمار، لا سيما التجارية منها، فضلا عن التكنلوجيا وهكذا وجد المستثمرون اليابانيون أنفسهم مضطرين للإصغاء إلى نصيحة الخبراء الذين كانوا يشجعون على تطوير اقتصاديات الدول المنتجة للنفط ولعل المصالح اليابانية في دول الخليج ودول الشرق الأوسط تكون قد أفادت من أزمة النفط ، فغيرت أسلوبها في إطار المصالح الاستراتيجية للاحتكارات اليابانية.

المصادر:

1-Masahiro KAKUWa,Japan Assoolatlon Japan Association for Middle East Studies, No.12 ,1997

2-كازو تاكاهاشي، البحر المحترق: تاريخ الخليج الحديث (مطبعة جامعة طوكيو، ١٩٩٥ (『燃えあがる海 湾岸現代史』（東京大学出版会, 1995年）

3-湾岸危機を乗り越えて アラビア石油35年 1993(平成5)年12月発行 発行/アラビア石油株式会社東京都千代田区丸の内三丁目2番3号, (التغلب على أزمة الخليج – ٣٥ عاماً من النفط العربي تم النشر في ديسمبر ١٩٩٣ ، تم النشر بواسطة: شركة الزيت العربية المحدودة مارونوتشي، شيودا-كو، طوكيو

4-Cordesman, A H. 2002. "Saudi Arabia enters the 21st Century." Final Report of Center for Strategic and International Studies, Washington, October 30, 2002.

5-Ahmed Kandil, The Political Economy of International Cooperation Between

6-Japan and Saud Arabia The Arabian Oil Company as a Case Studym, Japan Association.

7-Japan Association for Middle East Studies, no22-1,2006.

8-Middle East Economic Survey (MEES). 2000a. A VVlaelely ofOil, Finance, Banking and POlitical DevetoPments XLIII/3 Uanuary 17, 2000 .

9- JETRO, 'State of Qatar,' (Tokyo: JETRO, 2017).

10- Japan Petroleum Development Association, (2017).

11- Affairs in the Persian Gulf and Japanese Energy Strategy],' (Tokyo: The Japan Institute for International Affairs, 2016).

12-Loftur Thorarinsson,Japanese involvement in oil projects in the Middle East, Oxford Institute for Energy Studies (2018).

13-Srabani Roy Choudhury,Middle East – Japan Relations: An Overview,Tokyo,2014.

14- Yukiko Miyagi, 'Japan and the Middle East After the Arab Spring", IDE ME Review, Vol1, Feb 2014.

15- Mishima Sympoium,Arab-Japanese relations,Tokyo,1982.

16-Eiji Nagasawa,Social Scientific Research efi the Middle East iR Japan: Focusin on Researck Activities at the Institute of Developing Economies, Japan Association for Middle East Studies,no 2,1990.

صباح نعوش،آفاق النزاع النفطي السعودي-الكويتي على المنطقة المحايدة، مركز الدراسات الجزيرة السعودية ،٣١ تشرين الاول٢٠١٨ .

أبرز ملامح نظام البنك المركزي السعودي". صحيفة الاقتصادية، السعودية. ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٠

17-San-eki Nakaoka, Recent Economic Relations Between Japan and the Arab World, tokyo,1985, p33.

18-Abdulla al-Chunais, the Commercial Relations Between Kuuwait and Japan ,1992.

هوامش البحث

(*)ولد مؤسس الشركة، تارو ياماشيتا (١٨٨٩~١٩٦٧)، في منطقة هيراكا بمحافظة أكيتا، والتحق بقسم الزراعة في كلية سابورو الزراعية (جامعة هوكايدو حاليًا) في عام ١٩١٢.

(*)تعود جذور الصراع السعودي-الكويتي على المنطقة المحايدة (المقسومة) إلى بداية العشرينات من القرن العشرين، ولم تستطع الاتفاقات بين الطرفين معالجته سواء تعلق الأمر بالسيادة، أم بتقاسم وإدارة الثروات الطبيعية الا بعد اتفاقية عام ١٩٦٥م التي أحرزت تقدمًا كبيرًا في تعديل اتفاقية العقير عام ١٩٢٢؛ فبات القسم الشمالي للمنطقة تابعًا للسيادة الكويتية والقسم الجنوبي منها تابعا للسيادة السعودية. انظر: صباح نعوش، آفاق النزاع النفطي السعودي-الكويتي على المنطقة المحايدة، مركز الدراسات الجزيرة السعودية ،٣١ تشرين الاول ٢٠١٨.

(*) حقل الخفجي هو حقل نفط يقع في محافظة الخفجي في شمال شرق المملكة العربية السعودية، تم اكتشافه في عام ١٩٦١م ويبلغ إنتاجه ٣٠٠ ألف برميل يوميا. انظر: النفط والتعاون العربي ،الامانة العامة للأقطار العربية المصدرة للنفط ،١٩٨٣، ص١١٧.

(*) نشئت مؤسسة النقد العربي السعودي في عهد الملك عبد العزيز بموجب مرسومين ملكيين صدرا بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٠. انظر: "أبرز ملامح نظام البنك المركزي السعودي". صحيفة الاقتصادية، السعودية. ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٠.